

سياسة وإجراءات إدارة المخاطر

لشركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية "أدام"

أولاً: مفهوم المخاطر وإدارتها

- يمكن تعريف المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض الشركة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف الشركة وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على الشركة وإفلاسها.
- كما يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياستها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال الشركة وأصولها وإيراداتها ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام بها لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.

ثانياً: أنواع مختلفة من نشاطات إدارة المخاطر

- نشاطات إدارة المخاطر كما تطبق على إدارة الاستثمارات ، فإن إدارة المخاطر تتضمن النشاطات التالية:
- التخطيط لكيفية استخدام إدارة المخاطر في الاستثمار المعني. يجب أن تتضمن الخطة المهمات والمسؤوليات والنشاطات وكذلك الميزانية.
 - تعيين مدير المخاطر - وهو شخص يختلف عن مدير الاستثمار مهمته التنبؤ بالمشاكل التي يمكن أن تواجه الاستثمار - أهم صفاته يجب أن تكون الشكوكية الصحية.
 - الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي يواجهها الاستثمار أول بأول، وهذه البيانات تشمل: تاريخ البداية، العنوان، وصف مختصر ، الاحتمالية والأهمية.
 - إيجاد قناة لإرسال التقارير يمكن من خلالها لأعضاء الفريق العاملين في إدارة المخاطر إرسال تقارير تتضمن تنبؤاتهم بأي مخاطر محتملة.
 - إعداد خطط للتخفيف من حدة المخاطر التي اختيرت لتعالج بهذه الطريقة. الهدف من هذه الخطط هو وصف كيفية التعامل مع هذه المخاطر وتحديد ماذا ومتى وبمن وكيف سيتم تجنب أو تقليص نتائجها في حال أصبحت مسؤولية قانونية.
 - إعداد ملخص عن المخاطر التي تمت مواجهتها وتلك المخطط لمواجهتها وفعالية نشاطات التخفيف والجهد المبذول في إدارة المخاطر.

ثالثاً: خطوات عملية إدارة المخاطر

- **التحضير :** ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.
- **تحديد المخاطر :** في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية. المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

■ **التعرف على المخاطر :** ويتم ذلك عن طريق:

1. المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، و الدائنين والمستثمرين.
2. إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
3. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
4. العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة الشركة، ومدير إدارة المخاطر.
5. تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.
6. إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
7. حماية صورة الشركة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

- **التقييم :** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة ، وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية.

- **أساليب التعامل مع المخاطر :** إذا عرفنا بوجود المخاطر، وتوفرت لدينا طرق دقيقة لقياسها أمكننا عندئذٍ أن نتعامل معها بالطريقة المناسبة، أن كل نوع وكل مستوى من المخاطر يقابله طرق للعلاج والتعامل مع تلك المخاطر وهناك ثلاث أساليب :

1. تجنب المخاطر
2. تقليل المخاطر
3. نقل المخاطر إلى الغير

- **تجنب المخاطر:** يتم تجنب المخاطر إذا كانت تفضيلات المستثمر تتجه إلى ذلك وهو ممن يفضل الأمان منها، ومن ذلك الإقبال عليها إذا كان للمستثمر "شبهة" للخطر:

1. تجنب الشركة مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر.
2. تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعد الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.

■ **تقليل المخاطر:** ومن طرق التعامل مع الخطر، تقليله وذلك بتخفيض حجم الاستثمارات التي تواجه خطراً بعينه لا يجب المستثمر تحمله مثل تقليل حجم استثماراته طويلة الأجل أو بعملة معينة، كما يمكن التعامل مع المخاطر بالاشتراك مع الآخرين في تحملها. وهذا هو أحد البواعث على استثمار الناس في صناديق الاستثمار لأنها تمكن من تفتيت المخاطر وإتاحة الفرصة للفرد ليشترك مع عدد كبير من أمثاله وهم المساهمون في الصندوق في تحمل المخاطر فيكون نصيب كل واحد منهم من المكروه إذا وقع قليلاً غير مؤثر، حيث تقوم الشركة بتقليل المخاطر من خلال الآتي:

1. رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً.

2. تقوم أيضاً بتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

■ **نقل المخاطر:** ويتم نقل المخاطر إلى آخرين (إذا كان المستثمر من النوع الأول وهناك مستثمر من النوع الثاني مستعد لتحمل المخاطرة) وذلك بالاحتماء منها بمقابل مالي. ويقع في الحالات التي يرغب المستثمر في تحمل أنواع المخاطر المألوفة عنده والتي يرى أن له فيها خبرة مفيدة ويريد الاحتماء من المخاطر الأخرى.

■ **إدارة المخاطر واستمرارية العمل:** إن إدارة المخاطر تغطي مساحات واسعة مهمة لعملية التخطيط لاستمرارية العمل، والتي تتعلق بما يلي:

1. المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين.

2. إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

3. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

4. العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة الشركة، ومدير إدارة المخاطر.

5. تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.

6. إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.

7. حماية صورة الشركة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

■ **وضع الخطة:** و تتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر. وكمثال على ذلك يمكن تخفيف مخاطر الفيروسات التي تتعرض لها الكمبيوترات من خلال استخدام برامج مضادة للفيروسات.

- **التنفيذ:** ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخطط أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين. وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به.
- **مراجعة وتقييم الخطة:** تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والحسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة، يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري، وذلك يعود للأسباب التالية:
 1. من اجل تقييم وسائل التحكم الأمنية المستخدمة سابقا إذا ما زالت قابلة للتطبيق وفعالة.
 2. من اجل تقييم مستوى التغييرات المحتملة للمخاطر في بيئة العمل، فمثلاً تعتبر المخاطر المعلوماتية مثلاً جيداً على بيئة عمل سريعة التغيير.
- **مجالات تطبيق إدارة المخاطر:** عندما تطبق إدارة المخاطر في الأمور المالية للسلطة فإنها تعتبر تقنية لقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر المالية والتشغيلية كما تظهر في إعداد موازنة السلطة.

المخاطر التي تواجه شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية وإدارتها

أولاً: المخاطر المالية

وهي المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات، وأهم ما يمكن توقعه من مخاطر مالية ما يلي:

1. مخاطر الائتمان

وترتبط بالطرف الآخر (العميل) والوفاء بالتزاماته في موعدها. وقد يكون عدم الوفاء للعميل (المدين) بالتزاماته تجاه شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية في موعدها عائداً إلى عدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء.

2. مخاطر السيولة

وهي تكون في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للإيفاء بالتزامات شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية في حينها . وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطرة تمويل السيولة ، أو تعذر بيع أصول وهو ما يدعى بمخاطرة بيع الأصول.

وتنشأ مشكلة السيولة عادة من أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وتبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، فشركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية لا تستطيع السيطرة على مصادر أموالها من الودائع ولكن لا بد من الإشارة إلى أن شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية

يمكنها السيطرة على استخدامات هذه الأموال وتوظيفها وهذه الحقيقة تشكل إحدى الطرق الرئيسية للوقاية من مخاطر السيولة كما سنرى عند تعرضنا لإدارة مخاطر السيولة.

3. مخاطر سعر الفائدة – (هامش الربح)

مخاطر سعر الفائدة يجب أن تواجه في الأساس الشركات غير الإسلامية أو الربوية التي تعتمد على الفائدة ومعدلاتها في تعاملاتها. وتنتج هذه المخاطر عن إمكانية اختلاف سعر الفائدة خلال مدة القرض اقتراضاً أو إقراضاً مما قد يؤدي إلى خسائر ناجمة عن الاقتراض بسعر أعلى من السعر الذي تم الإقراض به ، أو قد ينشأ خطر سعر الفائدة بسبب التفاوت الزمني لأجل وإعادة تقييم الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية وقد يكون سبباً لما يدعى بمخاطرة الأساس وهو الفرق بين السعر الآني والأجل ومخاطرة منحى العائد أو عدم التأكد من الدخل ومخاطر أدوات الخيارات (options) وهذه في مجموعها تشكل ما يدعى بمخاطر التقييم.

ولكن الشركات الإسلامية تتأثر حقيقةً بهذه المخاطر (سعر الفائدة) أو ما يدعى أيضاً بمخاطر هامش الربح وربما كان ذلك يعود في حقيقته للسعر المرجعي الذي تعتمده الشركات الإسلامية لتحديد أسعار منتجاتها وأدواتها المالية ففي حال اعتمادها على أسعار الفائدة كسعر مرجعي لتحديد هامش ربحها وتسعير منتجاتها ستتأثر تلقائياً بالمخاطر الناشئة عن سعر الفائدة، ونرى أيضاً أن ذلك سيعرض أدام إلى مخاطر أخرى كمخاطر الثقة والتنافس ومخاطر السحب (أن يقوم المودعون بسحب ودائعهم نظراً لانخفاض العائد) لأنه قد يؤدي إلى أن يكون العائد الموزع على المودعين أو المستثمرين في الشركات الإسلامية أقل من العائد أو الفائدة التي قد يحصل المودعون في الشركات الإسلامية التقليدية عليه، ولذلك لا بد من الإشارة هنا إلى أننا نرى أنه لا بد من تطوير أدوات واعتماد سعر مرجعي لا يعتمد على سعر الفائدة بشكل أساسي.

ولعله من المفيد التنويه أن مخاطر هامش الربح تتفاوت في شدتها من منتج إسلامي لآخر، فيمكن اعتبارها أكثر شدة في عقود السلم والإستصناع لطول أجلها عادة وعدم إمكانية تغيير أسعارها مبدئياً وقل شدة نسبياً في عقود المراجحة حيث لا يمكن تغيير السعر أو إعادة التقييم ولكن جرت العادة أن تكون عقود المراجحة قصيرة الأجل وتكون أقلها شدة وتأثيراً في عقود الإجارة نظراً لأن الإيجار يقبل التعديل.

4. مخاطر السوق : ويضع البعض مخاطر سعر الفائدة أو هامش الربح ضمن مخاطر السوق، وعلى كل فإن مخاطر السوق يمكن تحديد ملامحها بما يلي:

- **مخاطر أسعار السلع :** وتبدو تأثيراتها واضحة في المنتجات الإسلامية المختلفة حيث أن شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية هي مالك السلعة في فترات مختلفة فقد تحتفظ بمخزون من السلع بقصد البيع ، أو كنتيجة لدخوله في عقد استصناع أو عقد سلم ، أو أن يمتلك عقاراً أو ذهباً مثلاً، أو أن يمتلك معدات أو آليات بغرض إيجارها بعقود إجارة تشغيلية وبالتالي فإن انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالاته سيؤدي إلى خسارة محققة. وتجدر الإشارة إلى اختلاف مخاطر أسعار السلع التي تكون نتيجة عن تملك أدام لسلع أو أصول حقيقية عن مخاطر هامش الربح الناتج عن احتفاظها بمطالبة مالية.

- **مخاطر أسعار الأسهم :** حين تكون الدار مالكة للأسهم وتنخفض أسعارها ، أو تكون الأسهم ضماناً لديها فينخفض قيمة الضمان الذي لديها مقابل تسهيلات أو تمويل ممنوح لعملائها.

• **مخاطر أسعار الصرف :** والمقصود اختلاف أسعار صرف العملات المختلفة.

ثانياً : مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي يكون مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية أو الناجمة عن التقنية أو الأنظمة المستخدمة أو القصور في أي منها، أو التي تنجم عن الحوادث الداخلية في شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية كما تشمل أيضاً المخاطر القانونية. ومخاطر التشغيل يمكن أن تنتج عن عوامل داخلية وخارجية وتسبب خسارة للشركة مباشرة أو غير مباشرة. ويمكن أن تتصور بعضاً من مصادر هذه المخاطر وتحديد ملامحها بما يلي:

- 1- **الاحتيال المالي والاختلاس والجرائم الناجمة عن فساد ذمم الموظفين.**
- 2- **مخاطر ناجمة عن أخطاء بشرية للموظفين قد تكون غير مقصودة ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة.**
- 3- **مخاطر التزوير :** وتشمل تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها
- 4- **تزييف العملات**
- 5- **السرقه والسطو**
- 6- **المخاطر الناشئة عن استخدام أجهزة الصرف الآلي.**
- 7- **المخاطر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية** وخاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في معاملات الدار وتشمل بطاقات الائتمان ونقاط البيع بالبطاقات ، واستخدام الإنترنت، والهاتف والجوال، وعمليات التجزئة الآلية كسداد الفواتير المختلفة، وكذلك الناجمة عن تبادل المعلومات إلكترونياً.
- 8- **مخاطر ناشئة عن أخطاء أو عيوب أو أعطال أو عدم كفاية في الأجهزة والبرامج التقنية المستخدمة في الشركات الإسلامية.**
- 9- **المخاطر القانونية :** نستطيع توقع احتمالات عدد من المخاطر القانونية منها:
 - **المخاطر الناجمة عن أخطاء في العقود أو المستندات أو التوثيق.**
 - **المخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساد.**
 - **المخاطر الناجمة عن التأخر باتخاذ بعض الإجراءات القانونية في مواعيدها الملزمة.**
 - **المخاطر الناجمة عن مخالفة بعض القوانين أو الاتفاقيات الملزمة، كمخالفة قوانين مكافحة غسيل الأموال أو مكافحة الإرهاب ، أو القوانين المقيدة لتحويل العملات أو تداول العملات الأجنبية في بعض الدول أو قوانين المقاطعة الملزمة.**
- 10- **المخاطر السياسية :** وخاصة في ظل ما يدعى اليوم بالنظام العالمي الجديد أو ما يدعى بالعملة الناتجة عن سيطرة إمبراطورية منفردة تقريبا على العالم وعلى المنظمات الدولية، ومن ذلك القرارات الصادرة عن بعض الدول الكبرى أو عن مجلس الأمن أو المنظمات الدولية الأخرى بالحصار الاقتصادي أو المقاطعة لدولة ما أو لمؤسسة بذاتها. كم يندرج تحت المخاطر السياسية الثورات والاضطرابات الداخلية والتأميم والمصادرة.

ثالثاً: مخاطر وتحديات ومسائل تنفرد بها الشركات الإسلامية

1- مخاطر غياب الفهم الصحيح للمخاطر في العقود الإسلامية

إن غياب الفهم الصحيح لعمل شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية تحت المنظومة الشرعية الإسلامية ورسالتها ومبدأي الخراج بالضمان والغنم بالغرم سواء لدى المتعاملين والأخطر من ذلك أن يكون لدى العاملين في الشركة قد يؤدي إلى مخاطر في الثقة وإلى مخاطر السحب (بأن يسحب المودعون ودائعهم) بسبب الشعور بأن قد لا يوجد فروق جوهرية بين شركة الدار والشركات التقليدية من حيث النتيجة على الأقل وبسبب أن العائد على الودائع قد لا يكون منافساً مقارنة بالفوائد التي يتقاضاها المودعون لدى الشركات التقليدية.

2- المخاطر المؤسسية

والتي قد تفقد شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية رسالتها وأهدافها، وقد تجعل الدار تتجه إلى الابتعاد عن العمليات التي تتضمن مخاطر أكثر صعوبة في إدارتها وتحتاج إلى خبرة وكوادر بشرية ونظم أكثر فعالية.

3- مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية

تنفرد صيغ التمويل الإسلامي بمخاطر تتعلق بشروطها الشرعية وطبيعتها وقد تكون الآراء المتباينة للفقهاء في بعض مسائلها وخاصة إذا لم يوجد نظام قضائي فعال، مصدراً لما يدعى بمخاطر الطرف الآخر من ذلك مثلاً:

- تراجع العميل عن إتمام الصفقة حتى بعد صدور الوعد عنه ودفع العربون.
- عدم زيادة السعر أو العائد في حال تأخر العميل عن السداد في الموعد المتفق عليه.
- عدم تسليم السلع أو الخدمة في الوقت المتفق عليه كما هو الحال في عقود السلم أو الإستصناع. ويمكن أن يكون ذلك أيضاً لسبب لا يعود للعميل مباشرة: انعكاس مخاطر الزراعة في عقود السلم.
- مخاطر عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته نتيجة ظروف عامة.
- عدم جواز تداول بعض العقود في الأسواق المنظمة أو خارجها بشكل مباشر.
- عدم لزومية بعض العقود وإمكانية التراجع عنها (مثل حالة تمتع الزبون بخيار التراجع في عقد الإستصناع مثلاً).
- المخاطر الناشئة عن عدم تصور ضرورة وجود خبرة تجارية أو صناعية أو زراعية أو في الترتيبات الضرائبية مثلاً.
- تلف السلع المملوكة من قبل الدار قبل انجاز بيعها وتسليمها للزبون أو تلفها وهي مؤجرة.
- ضمان العيب الخفي في المراجعة مثلاً أو عدم توفر المنفعة في العين في عقود الإجارة.

4- عدم جواز استخدام المشتقات المالية التقليدية

هذه المشتقات في معظمها اتفق الفقهاء على عدم جوازها وبالتالي فليس باستطاعة شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية استخدامها، ويحاول الباحثون ابتكار طرق متطابقة مع الشريعة الغراء وتحقق بعض النتائج المرجوة في هذا المجال مما قد نأتي على ذكره خلال بحثنا بإدارة المخاطر.

5- تحديثات انتقال المخاطر

لمسألة انتقال المخاطر جوانب متعددة لعل أبرزها يكمن في انتقال المخاطر بين الحسابات الجارية (الودائع الجارية تحت الطلب) والودائع الاستثمارية ، وكذلك انتقال مخاطر رأس المال في الشركات الإسلامية إلى الودائع الجارية.